

تجاهل حقوق المصريين وحررياتهم يحول دون إجراء انتخابات رئاسية ديمقراطية حقيقية

القاهرة: 29 مايو: أعلنت منظمة "الديمقراطية الدولية" التي يقع مقرها في الولايات المتحدة اليوم النتائج الأولية عن مراقبتها لانتخابات الرئاسة المصرية الأخيرة. حيث دعت المنظمة - عقب عملية الاستفتاء على الدستور - الحكومة المؤقتة لإنهاء حالة القمع، ودعم بيئة سياسية شاملة قبل الانتخابات التالية. وللأسف، أنه بالرغم أن الدستور المصري يضمن حرية التعبير والاجتماع، فإن استمرار عمليات قمع المعارضة السياسية وفرض القيود على الحريات الأساسية قد حال دون المشاركة السياسية الحرة كما عرضت البيئة الانتخابية الأوسع للخطر.

وقد صرح رئيس المنظمة إيريك بيورنلند أن "البيئة السياسية القمعية جعلت إجراء انتخابات رئاسية ديمقراطية حقيقية مستحيلًا. فلا يمكن تحقيق التقدم الديمقراطي على حساب حقوق الإنسان. ومن ثم يجب على الحكومة المصرية أن تتحرك فورًا لفتح المجال السياسي وإنهاء حالة الاقصاء السياسي والتخويف التي اتسمت بها هذه العملية"

وقد خدمت حماسة المواطنين نتيجة للفكرة واسعة الانتشار أن هذه الانتخابات لم تكن ذي مغزى حقيقي وأن نتائجها محددة مسبقًا. حيث شن الإعلام الحكومي والخاص أثناء الانتخابات هذه حملة شعواء لزيادة إقبال الناخبين، مُشبهًا بين الامتناع عن التصويت بالخيانة والصاق وصمة العار بهؤلاء المختلفين في الرأي مع الدولة. لكن المنظمة لم تجد أي معوقات أمام التصويت قد تبرر قرار لجنة الانتخابات الرئاسية الذي جاء في ساعة متأخرة في اليوم الثاني للانتخابات بمد التصويت ليوم ثالث. وكما ورد في بيان منظمة الديمقراطية الدولية في يوم 28 مايو، "أن القرارات الصادرة في آخر لحظة المتعلقة بالإجراءات الانتخابية المهمة - مثل قرار مد التصويت ليوم آخر - ينبغي ألا تؤخذ إلا في ظروف استثنائية".

فسوف يعتمد التقدم السياسي الحقيقي في مصر جزئيًا على رغبة القوى السياسية المعارضة وإمكانياتها في المشاركة سلميًا في العملية السياسية. وينبغي على الحكومة والرئيس الجديدين السعي وراء فرص لإشراك المعارضين في الحوار، بما فيهم هؤلاء المستبعدين حاليًا من المناخ السياسي.

ومنذ الأحداث التي وقعت في صيف 2013، اتبعت مصر خارطة طريق انتقالية دون مراعاة للحقوق السياسية الأساسية. وإذا ما استمرت الحكومة المصرية الجديدة في هذا المسار، سوف تعمق حالة الاستقطاب في المجتمع المصري. إذ إن وجود ديمقراطية حقيقية هو السبيل الوحيد أمام تحقيق الاستقرار على المدى الطويل. ولكي تمضي مصر قدمًا، يجب على قادتها استغلال الأيام

القادمة باعتبارها فرصة لتقبل الإدماج السياسي وإعادة توجيه البلاد نحو احترام حقوق الانسان والمؤسسات الديمقراطية الفعالة التي يراها المجتمع بكل شرائحه أنها تتمتع بالشرعية.

بعثة منظمة الديمقراطية الدولية لمتابعة الانتخابات الرئاسية في مصر

29 مايو، 2014

يضم البيان التالي تفاصيل النتائج الأولية لبعثة متابعة الانتخابات لمنظمة الديمقراطية الدولية للانتخابات الرئاسية المصرية عام 2014.

نبذة حول بعثة منظمة "الديمقراطية الدولية" لمتابعة الانتخابات

أعدت منظمة "الديمقراطية الدولية" بعثة متابعة الانتخابات في مصر في شهر ديسمبر 2013، ونشرت أكبر بعثة متابعة دولية لمتابعة الاستفتاء على الدستور في يناير 2014، كما أصدرت المنظمة بيانًا أوليًا حول عملية الاستفتاء في 17 يناير، وتقديرًا شاملاً حول العملية في شهر أبريل.

وبعد الحصول على تصريح من لجنة الانتخابات الرئاسية، بدأت المنظمة جهودها في متابعة عملية الانتخابات الرئاسية في أبريل، حيث أعادت نشر فريقها الأساسي لمتابعة السياق السياسي وتحضيرات الانتخابات. ومن ثم، وزعت المنظمة اثني عشر متابعًا متوسطي الأجل في أنحاء البلاد في أوائل شهر مايو وإجمالي 86 متابعًا دوليًا مصرح لهم من 17 دولة على 25 محافظة من إجمالي 27 محافظة من أجل عملية الاقتراع.

وخلال الأسابيع والأشهر الماضية، عقد ممثلو المنظمة عددًا كبيرًا من الاجتماعات مع الأطراف المعنية بما فيها لجنة الانتخابات الرئاسية والجهات الأخرى المسؤولة عن إدارة العملية الانتخابية والمسؤولين الحكوميين، وشتى الأحزاب السياسية، والحركات الاجتماعية علاوة على منظمات المجتمع المدني منها مجموعات متابعة الانتخابات والدبلوماسيين ومنظمات مراقبة الانتخابات الدولية، وغيرهم من المجتمع الدولي. ومن ثم تود منظمة "الديمقراطية الدولية" أن تتوجه بالشكر إلى لجنة الانتخابات الرئاسية على تعاونها ومساعدتها.

وتعد منظمة "الديمقراطية الدولية" إحدى المنظمات الموقعة على "إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات" و"مدونة السلوك للمراقبين الدوليين على الانتخابات" وقد أجرت بعثتها وفقًا وما يتماشى مع هذه المبادئ التي تنص على ضرورة تمتع المراقبين الدوليين بالاستقلال والحيادية، والتمسك بقيم الحكم الديمقراطية، واحترام السيادة الوطنية للبلد المضيف. وبناء على مبادئ الإعلان، شهد متابعو المنظمة جميع مراحل العملية الانتخابية بما في ذلك السياق القانوني والبيئة السياسية المحيطة بالانتخابات وإجراءات الاقتراع خلال يومي الانتخابات. وفقا لما جاء في المادة 11 من إعلان المبادئ "إن قرار إجراء متابعة دولية للانتخابات لا يحمل في طياته - ويجب ألا يُفهم باعتباره - إقرار بمصادقية العملية أو بشرعيتها".

وكما فعلت منظمة "الديمقراطية الدولية" في الاستفتاء على الدستور، استخدمت بعثة متابعة الانتخابات عملية مبتكرة لجمع المعلومات من أنحاء البلاد حيث استخدمت فرق متابعي المنظمة أجهزة لوحية محمولة يدويًا لتسجيل ملاحظاتهم من خلال منصة

جمع بيانات مفتوحة المصدر ومتقلة، ثم تنقل البيانات عبر شبكة **WiFi** و **3G**. مما مكن بعثة المراقبة من جمع المعلومات من الفرق الموزعة على الأرض في نفس الوقت تقريباً. وقد مكن هذا المنهج في جمع البيانات البعثة من تحليل نتائج المراقبين على نحو أسرع وأكثر شمولاً مما كان ممكناً في الماضي.

سوف تستمر منظمة "الديمقراطية الدولية" في متابعة عملية ما بعد الانتخابات، وأثناء إعلان النتائج وما بعدها. وبالإضافة إلى هذا البيان الأولي، سوف تصدر البعثة تقريراً شاملاً متضمناً تفاصيل حول نتائج عملية الانتخابات الرئاسية في الأسابيع القادمة.

بيئة الحملات الانتخابية

تنتاب منظمة "الديمقراطية الدولية" مخاوف شديدة حول البيئة السياسية القمعية التي أجريت بها الانتخابات، إذ تتطلب عملية الانتخاب السليمة حرية الاجتماع والتجمع بالإضافة إلى الحق في التعبير سلمياً عن الآراء السياسية المتنوعة. وعلى الرغم أن الدستور المصري ينص على هذه الحقوق والحريات، فقد أدى قمع المعارضة إلى المخاطرة ببيئة الانتخابات الأشمل والأعم، وأضعف من إمكانيات المشاركة السياسية الحرة.

يضع قانون التظاهر تحديداً، الذي أقر في نوفمبر 2013 قيوداً شديدة على التجمعات العامة من خلال اشتراط استخراج إخطار والحصول على إذن، وفرض عقوبات شديدة أدت إلى قمع التجمعات العامة والسلمية والتعبير عن الرأي. وهكذا، فالتطبيق الانتقائي للقانون، والقمع الممنهج للاحتجاجات المعارضة علاوة على تصعيد استخدام القوة من قوات الأمن أثبط همم الكثيرين عن المشاركة في العملية السياسية.

وبالنسبة لكثير من معارضي الحكومة الآن، يسود مناخ من التشاؤم والرقابة على الذات والخوف إذ إن عمليات إلقاء القبض على الصحفيين والنشطاء السياسيين والطلبة بالإضافة إلى حظر المنظمات السياسية أدى إلى تكميد الأصوات المعارضة، فلا يزال النشطاء السياسيون الذين أُلقي القبض عليهم أثناء الاستفتاء من أجل الدعاية المناهضة لإقرار الدستور يقبعون في السجون. علاوة على ذلك، واجهت حركة 6 أبريل - وهي إحدى القوى الساسية المحركة للاحتجاجات التي أدت إلى نهاية نظام مبارك - تهمة بالتجسس وتشويه سمعة مصر. وأصدرت أحكام بالإعدام على المئات من المتهمين الإسلاميين في قضيتين منفصلتين خلال جلسنتين قصيرتين تفقران إلى أي وجه من أوجه عدالة القانون. حيث ترسل هذه القضايا رسالة إلى كل المصريين بأن الانتماء إلى الأحزاب السياسية والحركات الشبابية المعارضة والإسلام السياسي قد يعرض المواطنين إلى عقوبات جنائية شديدة أو ما هو أسوأ

وبالمقارنة بحملات التصويت "بلا" على الدستور التي لم يكن لها وجود تقريباً أو تعرضت لقمع شديد، بدت حملة حمدين وأن أمامها مجالاً سياسياً أرحب وفرصة أفضل للوصول إلى الإعلام، وظهور أكبر في أنحاء البلاد. ألا أن المجال أمام المعارضة الحقيقية في المجتمع أخذ في الانغلاق منذ الاستفتاء وسط تدهور الحقوق السياسية واستمرار قمع الأصوات المعارضة.

التغطية الإعلامية والوصول إلى الإعلام

أظهرت التغطية الإعلامية للعملية الانتخابية تفضيلاً شديداً لعبد الفتاح السيسي، أثناء فترة الحملة ذاتها، قيل إن الإعلام الحكومي خصص فترات بث مماثلة لإجراء مقابلات مع المرشحين، ولكن المنهج المتبع والخطاب المستخدم اختلفا اختلافاً كبيراً. فكل من الإعلام الحكومي والخاص شاركا في حملة شعواء لزيادة إقبال الناخبين لصالح السيسي غالباً بالتشبيه بين الامتناع عن التصويت بالخيانة وإلحاق العار بهؤلاء ممن لديهم آراء مخالفة عن الرواية الرسمية للدولة. مما حال دون إجراء نقاش مفتوح حول الانتخابات.

مراقبة المحلية للانتخابات والمناخ السائد للمجتمع المدني

يمكن لمتابعة الانتخابات المحلية المستقلة أن تكون رقيباً على إمكانية وقوع تزوير، ويمكنها بناء ثقة الجماهير في العملية. وقد أفادت اللجنة أنها منحت تصاريح لـ 81 مجموعة مراقبة محلية لمتابعة الانتخابات الرئاسية. وخلافاً للاستفتاء، أعلنت منظمات المتابعة المحلية الأكثر بروزاً تلقيها نسبة أكبر بكثير من تصاريح المتابعين التي تقدموا للحصول عليها. كما قابل متابعو منظمة "الديمقراطية الدولية" عدداً أكبر من المتابعين المحليين في اللجان. إلا أن الكثير من المنظمات أعربت عن شكوتها بشأن ضيق الفترة الزمنية المخصصة لتقديم الطلبات، وتعقيد الإجراءات، وتشدد معايير التقديم للحصول على تصاريح المتابعين. كما أوردت مجموعات محلية بما فيها "ابن خلدون" و"المنظمة المصرية لحقوق الإنسان" والجمعية المصرية للرقابة الشعبية وحقوق الإنسان (شايبنكم) ومنظمة "عالم واحد" أن متابعيها المصريح لهم مُنعوا من دخول الكثير من اللجان. كما أفادت بعض هذه المنظمات أنها مُنعت من دخول الكثير من لجان الاقتراع في اليوم الثالث وأبلغوا أن التصاريح التي يحملوها تسري فقط على يومي الانتخاب الأولين.

وبصورة أشمل، تتتاب منظمة "الديمقراطية الدولية" الكثير من المخاوف حول تدهور البيئة الخاصة بالمجتمع المدني إذ تصف معظم منظمات حقوق الإنسان مناهًا من الخوف، فأصبحت الرقابة الذاتية تكتم الأصوات التي سبق وكانت مسموعة مما دعى الكثيرين إلى تبني منهج مبالغ في الحذر للقيام بعملهم، وهذا أضر بإمكانية منظمات المجتمع المدني تقديم أصوات بديلة والعمل كرقيب على سلطة الحكومة، وهو من الأمور الحيوية لإرساء دولة ديمقراطية ناجحة.

المتابعة الدولية

على الرغم أن لجنة الانتخابات الرئاسية منحت تصاريح للمتابعين الدوليين وبدت وأنها تدرك أهميتهم، لم يكن هناك ضامنا لإطلاع المتابعين على العملية. فقبل الانتخابات على سبيل المثال رفضت اللجنة العليا للانتخابات طلبين للتصريح لاثنين من المتابعين الدوليين للمنظمة دون إبداء أسباب. وفي يومي الانتخاب، واجه متابعو المنظمة صعوبة في الوصول إلى بعض لجان الاقتراع أو كانت قدرتهم محدودة على ذلك. وبالرغم أن للقضاة وأفراد الأمن الحق في التحقق من أوراق إثبات هوية المتابعين، كان هناك الكثير من الحالات التي استغرقت فيها عملية التحقق من المستندات عدة دقائق لم يُسمح خلالها للمتابعين من دخول اللجنة. وفي حالات أخرى، لم يُسمح بوجود متابعي المنظمة لأكثر من 5 دقائق داخل اللجان، وفي عدة حالات أخرى، لم يسمح للمتابعين دخول اللجنة على الإطلاق.

تضع قواعد لجنة الانتخابات الرئاسية حدًا على مدة وجود المتابعين داخل اللجنة لمدة 30 دقيقة أو أقل. وقد وجد متابعو المنظمة أن تطبيق هذه قاعدة أصبح أكثر اتساقًا مقارنة بالاستفتاء على الدستور. وتؤمن منظمة "الديمقراطية الدولية" أن هذه القاعدة لا تتسق مع إعلان مبادئ المتابعة الدولية للانتخابات وأن تطبيق هذه القاعدة بطريقة قد تحد من إمكانية المتابعين على أداء واجبهم.

إدارة الانتخابات وتثقيف الناخبين

مقارنة بالاستفتاء، وفرت السلطات الانتخابية موارد أفضل لشرح الإجراءات الانتخابية الخاصة بالانتخابات الرئاسية مقارنة بالاستفتاء، بما في ذلك وضع مجموعة من الخطوط الإرشادية الواضحة والموضحة حول إجراءات التصويت والفرز. كما قدم موقع لجنة الانتخابات (باللغتين العربية والإنجليزية) معلومات ومواد محدثة متعلقة بالقوانين واللوائح وموضوعات أخرى. ولكن لا يزال مسؤولو الانتخابات وغيرهم يحتاجون للقيام بما هو أكثر من ذلك لتثقيف الناخبين وتوعيتهم، نظرا لحالة الارتباك بشأن عملية التسجيل والتصويت خارج المحافظات الأصلية للناخبين (تصويت الوافدين).

كما أن توزيع مسؤولية إدارة الانتخابات بين الجهات الحكومية المختلفة يعقد من إدارة العملية الانتخابية كما يعرقل إمكانية لجنة الانتخابات في التحكم بالعملية والتخطيط بشكل فعال للفعاليات الانتخابية.

ينص قانون الانتخابات الرئاسية على تحصين لجنة الانتخابات الرئاسية من الطعن على قراراتها أمام محاكم مستقلة - وهو نص مثير للجدل كان موجودًا أيضًا في قانون الانتخابات المطبق في عام 2012، ووفقًا للمعايير الدولية ينبغي ان يتمكن المرشحون أو الأحزاب أو غيرهم من الطعن على أي قرار صادر عن هيئة إدارة انتخابات أمام أي من المحاكم المستقلة.

وجود الجيش والشرطة داخل لجان الاقتراع

أفاد متابع المنظمة عدد كبير من حالات تواجد الشرطة والجيش بالإضافة إلى الأفراد المسلحين الذين يرتدون ملابس مدنية ممن يدخلون اللجان ويظلمون بها أثناء عملية التصويت مما كان مثيرا للقلق لا سيما في هذه الانتخابات حيث كان هناك اعتقاد قوي بأن أحد المرشحين مدعوم بقوة من الجيش، ويتولى الجيش والشرطة المسؤولية المشتركة في تأمين أماكن الانتخاب كما انهم غالبا ما يتواجدون داخل اللجان العامة ولكن خارج لجان الاقتراع ووفقا للقانون، يجوز لقاضي لجنة اقتراع أن يدعو أفراد الشرطة والجيش داخل لجنة الاقتراع عند الحاجة. فيما عد ذلك يجب أن يبقى أفراد الشرطة والجيش خارج لجان الاقتراع، فقد يكون لهذا الحضور شديد الوضوح لقوات الأمن المسلحة داخل لجان الاقتراع - حتى بغير قصد - أن يخلق مناخا ترهيبيا للناخبين ولمسؤولي الانتخابات ومدنوبي المرشحين والمتابعين الحاضرين في لجان الاقتراع.

مد التصويت

لم يبد قرار اللجنة حول اليوم الثاني للانتخابات بمد التصويت في الانتخابات الرئاسية ليوم ثالث وانه مبررا حيث أفاد متابعو المنظمة في أنحاء البلاد عدم وجود أي معوقات أمام التصويت خلال يومي الانتخابات الأولى مما يستلزم إضافة يوم آخر، فالقرارات الصادرة في آخر لحظة المتعلقة بالإجراءات الانتخابية المهمة - مثل قرار مد التصويت ليوم آخر- ينبغي ألا تؤخذ إلا في ظروف استثنائية.

وبالإضافة إلى مد التصويت ليوم ثالث والدفع بحوافز للتشجيع على التصويت، مثل الإعلان المفاجئ عن يوم عطلة رسمية للدولة في اليوم الثاني للانتخابات قام بعض المسؤولين أيضا بالتهديد بفرض غرامة كبيرة (500 جنيه مصري أي ما يعادل 70 دولارا أمريكيا) على هؤلاء الذين لم يذهبوا للتصويت دون عذر وجيه. وبالرغم أن الانتخاب الإجباري كان أحد سمات القانون الانتخاب المصري لسنوات، يبدو أن الغرامة المفروضة على عدم الإدلاء بالصوت نادرا ما تم تفعيلها في الماضي، إن كان تفعيلها على الإطلاق. ويبدو أن هذه التهديدات كان المقصود بها ترهيب المواطنين للإدلاء بأصواتهم، حتى وإن لم يرغبوا في هذا.

الانتخابات البرلمانية

يجب أن تستغل الحكومة الجديدة الانتخابات البرلمانية القادمة باعتبارها فرصة لتشجيع أحزاب وحركات المعارضة على المشاركة بحرية في العملية السياسية ويجب أن يبدأ هذا بضمان وضع قانون الانتخابات البرلمانية على اساس من المشاورات الواسعة وأنه يحمي الحقوق السياسية الأساسية المنصوص عليها في الدستور، ويعمل على تعزيز الأحزاب السياسية الفاعلة وقطاع تشريعي حيوي. وينبغي على القانون الانتخابي تحديد عملية تمتاز بالفاعلية والشفافية والنزاهة لتناول الشكاوى الانتخابية بحيث تنص على الكعن على قرارات لجنة الانتخاب أمام لجنة حيادية، وبالمثل يجب على الحكومة الجديدة الالتزام بتطبيق القوانين بعدل وحيادية.

فسوف يعتمد التقدم السياسي الحقيقي في مصر جزئيا على رغبة قوات السياسة المعارضة في المشاركة سلميا في العملية السياسية وينبغي على الحكومة ومعارضها السعى وراء الفرص للمشاركة في حوار شامل يمكنه تحقيق مشاركة اوسع في العملية السياسية بما في ذلك في الانتخابات البرلمانية القادمة. كما أن تمثيل قطاع عريض من الأحزاب السياسية في البرلمان الجديد

بما فيها تلك الاحزاب المستبعدة من النطاق السياسي سوف يضمن إدماج الاصوات المعارضة والمهمشة داخل المجتمع وسوف يساعد على تحقيق التوازن أمام السلطتين التنفيذية والقضئية القويتين.

نحو مصر أكثر شمولاً واستقراراً وديمقراطية

ومنذ الأحداث التي وقعت في صيف 2013، اتبعت مصر خارطة طريق انتقالية دون مراعاة للحقوق السياسية الأساسية. وإذا ما استمرت الحكومة المصرية الجديدة في هذا المسار، سوف تعمق حالة الاستقطاب في المجتمع المصري. إذ إن وجود ديمقراطية حقيقية هو السبيل الوحيد أمام تحقيق الاستقرار على المدى الطويل. ولكي تمضي مصر قدمًا، يجب على قادتها استغلال الأيام القادمة باعتبارها فرصة لتقبل الإدماج السياسي وإعادة توجيه البلاد نحو احترام حقوق الانسان والمؤسسات الديمقراطية الفعالة التي يراها المجتمع بكل شرائحه أنها تتمتع بالشرعية.

####

تقدم منظمة "الديمقراطية الدولية" التي يقع مقرها بالولايات المتحدة الخدمات التحليلية، والمساعدة الفنية كما تعمل على تنفيذ مشروعات في مجال الديمقراطية وإدارة شؤون الحكم حول العالم. فمنذ تأسيس المنظمة في عام 2003، عملت في أكثر من 70 دولة، كما أجرت بعثات متابعة وبرامج مساعدات انتخابية في أفغانستان، وألبانيا، وبنجلاديش، وجبوتي، والإكوادور، والسلفادور، ومصر، وغانا، وإندونيسيا، وليبيريا، وباكستان، والسودان بالإضافة إلى جنوب السودان. كما أن المنظمة موقعة على "إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات" و"مدونة السلوك للمراقبين الدوليين على الانتخابات"